No. 49761*

Republic of Korea
and
United Arab Emirates

Agreement between the Government of the Republic of Korea and the Government of the United Arab Emirates for the promotion and protection of investments (with protocol). Abu Dhabi, 9 June 2002

Entry into force: *15 June 2004, in accordance with article 13*

Authentic texts: *Arabic, English and Korean*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Republic of Korea, 6 July 2012*

*No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

République de Corée
et
Émirats arabes unis

Accord entre le Gouvernement de la République de Corée et le Gouvernement des Emirats arabes unis pour la promotion et la protection des investissements (avec protocole). Abou Dhabi, 9 juin 2002

Entrée en vigueur : *15 juin 2004, conformément à l'article 13*

Textes authentiques : *arabe, anglais et coréen*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *République de Corée, 6 juillet 2012*

* *Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes réproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

٣ . فيما يتعلق بإنشاء المباني :-

فيما يتعلق بمشاريع الإنشاء فإن بنود وشروط العقد سوف يتم مراعاتها فيما يتعلق بالموضوعات التي لم ترد في هذه الاتفاقية .

وإشهاداً على ذلك قام الموقعون أدناه والمفوضون لذلك حسب الأصول من قبل حكوماتهم بالتوقيع على هذا البروتوكول .

حررت في أبوظبي بتاريخ ٩ يونيو ٢٠٠٢ باللغات الكورية والعربية والإنجليزية ولكل منها حجية متساوية وعند الاختلاف يسود النص الإنجليزي .

عن حكومة جمهورية كوريا

عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

البروتوكـــــــول

عند التوقيع على الاتفاقية بين حكومة جمهورية كوريا وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات .

فلقد وافق الموقعون أدناه على الأحكام التالية التي تعتبر جزء لا يتجزأ من الاتفاقية:

١ . فيما يتعلق بالمادة(١):

يفهم أن "امتياز العمل والذي له قيمة اقتصادية منحت بالقانون أو بعقد" يعني أي حقوق منحت بالقانون مثل :الإدارة ، التسويق ، الإقراض ، الإنتاج ، اذن والتخويل الذي يشمل امتياز البحث عن الزراعة ، واستخراج واستغلال الموارد الطبيعية وفقاً لقوانين ولوائح الطرف المتعاقد والذي أقيم فيه الاستثمار .

٢ . فيما يتعلق بالمادة(٢) :

أ . الشركات المنشأة أو التي ستنشأ بواسطة مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين ومستثمري الطرف المتعاقد الآخر يكون لهم الحق في ممارسة السلطات العامة التي تمنح وفقاً لقوانين الطرف المتعاقد الذي تم إنشاء الشركات في إقليمه من أجل تحقيق أهدافها وأغراضها العامة .

ب . ستكون لهذه الشركات أيضاً لها الحق بموجب قوانين الطرف المتعاقد الذي أقيمت الشركات في إقليمه لإصدار وتنفيذ أي قرار ترى هذه الشركات أنه ضروري لتحقيق أهدافها وعلى وجه الخصوص لا يجب أن تخضع هذه الشركات لأي إعاقة غير ضرورية أو تميزية لإنشاء شركات تابعة أو مساهمتها في شركات أخرى لمشاريع صناعية، تصنيعية ، زراعية ، سياحية ، أو مشاريع ذات تقنية عالية .

مادة (١٢)

تطبيق الاتفاقية

تطبق هذه الاتفاقية على كل الاستثمارات ، سواء قامت قبل أو بعد سريانها ، لكنها لا تطبق على أي نزاع يتعلق بالاستثمارات التي تنشأ قبل سريان هذه الاتفاقية .

مادة (١٣)

الدخول حيز التنفيذ ، المدة والانتهاء

١ . تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ٣٠ يوماً من تاريخ إخطار الطرفين المتعاقدين بعضهما البعض عن استكمال المتطلبات الدستورية لسريان هذه الاتفاقية .

٢ . تبقى هذه الاتفاقية سارية لمدة عشر سنوات وتظل سارية بعد ذلك لمدة غير محددة هذا ما لم يخطر أي من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابة قبل عام عن رغبته في إنهاء هذه الاتفاقية .

٣ . فيما يتعلق بالاستثمارات التي تقوم بعد إنهاء هذه الاتفاقية ، تظل أحكام المواد من (١) إلى (١٢) من هذه الاتفاقية سارية لمدة عشر سنوات إضافية من تاريخ الانتهاء .

وإشهاداً على ذلك قام الموقعون أدناه والمفوضون لذلك حسب الأصول من قبل حكوماتهم بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

حرر من ثلاث نسخ أصلية في أبو ظبي في هذا اليوم ٩ / يونيو ٢٠٠٠ باللغات الكورية والعربية والإنجليزية ولكل منهم حجية متساوية وعند الاختلاف يسود النص الإنجليزي .

عن حكومة جمهورية كوريا

عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

٤. إذا لم تتم التعيينات اللازمة خلال الآجال الزمنية المحددة في الفقرة (٣) من هذه المادة يجوز تقديم طلب بواسطة أي من الطرفين المتعاقدين إلى رئيس محكمة العدل الدولية للقيام بتلك التعيينات إذا كان الرئيس مواطناً لأي من الطرفين المتعاقدين أو تعذر عليه لسبب ما القيام بالمهام المذكورة بطلب من عضو محكمة العدل الدولية التالي في الأسبقية والذي ليس مواطناً لأي من الطرفين المتعاقدين القيام بالتعيينات .

٥. تصل محكمة التحكيم إلى قرارها بغالبية الأصوات ، يكون ذلك القرار ملزما لكلا الطرفين المتعاقدين .

٦. على كل طرف متعاقد أن يتحمل تكاليف محكمه وممثليه في إجراءات التحكيم ، تقتسم تكاليف الرئيس والتكاليف المتبقية مناصفة بين الطرفين المتعاقدين ، الا أنه يجوز للهيئة أن تقرر تحميل أحد الطرفين القسط الأكبر من التكاليف .

٧. تحدد محكمة التحكيم بنفسها الإجراءات الخاصة بها .

مادة (١١)

تطبيق قواعد أخرى

١. حيثما وجد موضوع تحكمه في نفس الوقت هذه الاتفاقية واتفاقية دولية أخرى يكون كلا الطرفين المتعاقدين طرفاً فيها ، يجب ألا يمنع نص هذه الاتفاقية أي من الطرفين المتعاقدين أو أي من مستثمريه الذين يملكون استثمارات في إقليم الطرف المتعاقد الآخر من الاستفادة من أية قواعد تعتبر أكثر أفضلية لحالة المستثمرين .

٢. إذا كانت المعاملة التي يمنحها أحد الطرفين المتعاقدين لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر وفقاً لقوانينه ونظمه ولوائحه أو أحكام أخرى محددة أو عقد أكثر أفضلية عن تلك التي تمنح بموجب هذه الاتفاقية ، تمنح المعاملة الأكثر أفضلية .

٢ . إن التشريعات الداخلية بموجب قوانين ونظم ولوائح أحد الطرفين المتعاقدين في الإقليم الذي تقوم فيه الاستثمارات تكون متوفرة لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر على أساس معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي تمنح لمستثمريه أو مستثمري أي دولة ثالثة أيهما تكون أكثر أفضلية للمستثمر.

٣ . إذا لم تتم تسوية النزاع خلال ستة أشهر من تاريخ رفع النزاع بواسطة أي من الطرفين ، يتفق طرفا النزاع على عرض النزاع إلى المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (والمشار إليه فيما يلي بالأكسد (ICSID)) ، الذي أسس بموجب اتفاقية المركز .

٤ . بعد موافقة كلا طرفي النزاع يتم عرض النزاع على المركز الدولي لفض النزاعات .

٥ . يكون حكم الأكسد نهائياً وملزماً لطرفي النزاع على كل طرف متعاقد أن يضمن الاعتراف بـ وتنفيذ ذلك الحكم وفقاً للقوانين والنظم واللوائح المتبعة .

مادة (١٠)

تسوية منازعات الاستثمار بين الطرفين المتعاقدين

١ . النزاعات التي تنشأ بين الطرفين المتعاقدين وتتعلق بتفسير او تطبيق الاتفاقية يتم تسويتها عن طريق المشاورات عبر القنوات الدبلوماسية .

٢ . إذا لم تتم تسوية هذه النزاعات خلال ستة أشهر يتم تسليمها بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين إلى محكمة وقتية وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية .

٣ . يتم تشكيل محكمة التحكيم لكل حالة فردية بالطريقة التالية خلال شهرين من تاريخ استلام طلب التحكيم المكتوب المقدم بواسطة أحد الطرفين المتعاقدين ، يقوم كل طرف متعاقد بتعيين عضو واحد للمحكمة ، يقوم هذان العضوان باختيار مواطن من دولة ثالثة ، يعين رئيساً للمحكمة بعد موافقة الطرفين المتعاقدين ، يتم تعيين الرئيس خلال شهرين من تاريخ تعيين العضوين الآخرين .

مادة (٧)

الحلول محل الدائن

إذا قدمت دولة متعاقدة أو وكالتها المعينة مدفوعات إلى مستثمريها بموجب ضمانة بخصوص استثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، على الطرف المتعاقد الآخر أن يعترف بـــ:

(أ) التنازل سواء بموجب عقد أو بناء على معاملات قانونية في تلك الدولة عن أي حقوق أو دعاوى من مستثمري الطرف المتعاقد السابق أو وكالته المفوضة و

(ب) ذلك أن الطرف المتعاقد السابق أو وكالته المفوضة يخول وفقاً لمبدأ الحلول محل الدائن لمباشرة الحقوق ووضع دعاوى ومطالبات المستثمرون موضع التنفيذ .

(ت) المواضيع التي تتعلق بمبدأ الحلول محل الدائن يتم التشاور فيها بواسطة اللجنة المشتركة التي تكون بموجب المادة (٨) من هذه الاتفاقية .

مادة (٨)

المشـــاورات

يقوم الطرفان المتعاقدان بتكوين لجنة مشتركة والتي يتشاور من خلالها الطرفين المتعاقدين أو وكالاتهم المعينة في المواضيع التي ترتبط بهذه الاتفاقية لضمان تفعيل الاتفاقية ولتجنب المنازعات المرتبطة بالاستثمارات .

مادة (٩)

تسوية منازعات الاستثمار بين طرف متعاقد ومستثمر
من الطرف المتعاقد الآخر

١ . إن النزاعات التي تنشأ بين طرف متعاقد ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر بما في ذلك نزع ملكية أو تأميم الاستثمارات يتم تسويتها ودياً بين طرفي النزاع قدر الإمكان .

للتحويل إذا تعذر تحديد القيمة السوقية العادلة يتم تحديد التعويض بناء على مبادئ منصفة تأخذ في الاعتبار من ضمن أمور أخرى استهلاك رأس المال المستثمر ورأس المال الذي أعيد توطينه فعلاً وقيمة الإحلال والشهرة التجارية والعوامل الأخرى المرتبطة.

٣. يكون لمستثمري الطرف المتعاقد المتأثرين بنزع الملكية الحق في المراجعة الفورية لقضيتهم بواسطة سلطة قضائية أو سلطة أخرى مستقلة تابعة للطرف المتعاقد الآخر لتقييم استثماراتهم وفقاً للمبادئ الواردة في هذه المادة.

٤. تسري أحكام هذه المادة أيضا عندما يقوم طرف متعاقد بنزع ملكية أصول شركة أسست أو أنشأت بموجب قوانينه ونظمه ولوائحه، والتي يمتلك فيها مستثمري الطرف المتعاقد الآخر حصص وسندات أو أشكال شراكة أخرى.

مادة (٦)

التحـــــويلات

١. يتعين على كل طرف متعاقد أن يضمن لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر حرية تحويل استثماراتهم وعائداتهم، تتضمن هذه التحويلات على وجه الخصوص دون حصر:-

(أ) صافي الأرباح، المكاسب الرأسمالية، أرباح الأسهم، الفوائد، الإتاوات، الأتعاب وأي دخل آخر ينتج عن استثمار.

(ب) العائدات الناتجة من البيع أو التصفية الكلية أو الجزئية للاستثمار.

(ت) مبالغ إعادة سداد القروض المرتبطة باستثمار.

(ث) دخل مواطني الطرف المتعاقد الآخر الذي يسمح لهم بالعمل المرتبط باستثمارات في إقليم الطرف المتعاقد الأول.

(ج) المبالغ الإضافية اللازمة للمحافظة على أو زيادة الاستثمارات المتواجدة أصلاً. و

(ح) التعويضات بموجب المادتين (٤) و (٥).

٢. كل التحويلات بموجب هذه المادة يجب أن تتم بعملة حرة قابلة للتحويل دون تأخير أو قيود بسعر الصرف السائد في تاريخ التحويل.

المتعاقد الأخير للمستثمرين التابعين له أو للمستثمرين التابعين لأية دولة ثالثة . وإن مثل هذه الدفعيات يجب أن تكون بعملة حرة قابلة للتحويل دون تأخير .

٢ . مع عدم الإخلال بما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة ، فإن المستثمرين التابعين لطرف متعاقد والذي يصابون بالضرر أو الخسارة في أي من الأحداث المشار إليها في تلك الفقرة في إقليم الطرف المتعاقد الأخر نتيجة لـ:

(أ) مصادرة ممتلكاتهم من قبل قواته أو سلطاته .

(ب) تدمير ممتلكاتهم بواسطة قواته أو سلطاته دون أن يكون ذلك بسبب العمليات القتالية أو دون أن تتطلبه ضرورة الموقف، يمنحون تعويضا كافيا لا يقل أفضلية عن الذي يمنح تحت نفس الظروف لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر أو لمستثمري أية دولة ثالثة يجب أن تكون المبالغ الناتجة بعملة حرة قابلة للتحويل والاستخدام دون تأخير .

مادة (٥)

نزع الملكية

١ . لا يجوز تأميم أو نزع ملكية الاستثمارات التابعة لمستثمري أحد الطرفين المتعاقدين أو إخضاعها لأي إجراءات أخرى كالحجز أو المصادرة يكون لها أثر مماثل للتأميم أو نزع الملكية (والمشار إليها فيما يلي بنزع الملكية) في إقليم الطرف المتعاقد الآخر إلا لغرض عام وفي مقابل تعويض فوري وكافي وفعال، يجب أن يتم نزع الملكية على أسس غير تمييزية وفقاً للإجراءات القانونية مع عدم الإخلال بأحكام هذه الفقرة أنه عند اتخاذ القرار بالاستيلاء على المطالبات المالية المتنازع علي قيمتها والتي تكون تحت الإجراءات القانونية فإن هذه الأموال المتنازع عليها لا تعتبر مصادرة إلا بعد استكمال إجراءات تسويتها النهائية .

٢ . يتم احتساب ذلك التعويض بالقيمة السوقية العادلة للاستثمارات قبل الاستيلاء عليه مباشرة أو قبل ذيوع خبر ذلك الاستيلاء قبل القيام به أيهما أسبق ، ويشتمل ذلك التعويض على فائدة بالسعر التجاري من تاريخ نزع الملكية وحتى تاريخ الدفع دون تأخير لا مبرر له ، بعملة حرة قابلة

مادة (٣)

معاملة الاستثمارات

١. على كل طرف متعاقد أن يمنح استثمارات وعائدات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لاستثمارات وعائدات مستثمريه أو مستثمري أي دولة ثالثة أيهما تكون أكثر أفضلية للمستثمر.

٢. على كل طرف متعاقد أن يمنح مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه فيما يتعلق بالتشغيل والإدارة والصيانة والاستعمال والتمتع وحق التصرف في استثماراتهم معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لمستثمريه أو مستثمري أي دولة ثالثة أيهما تكون أكثر أفضلية للمستثمر.

٣. لا تفسر أحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة على أنها تلزم طرف متعاقد على أن يقدم لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر ميزة أي معاملة أو تفضيل أو امتياز ينشأ عن اتفاقية دولية أو ترتيبات ترتبط بصورة كلية أو أساسية بالضرائب.

٤. لا تتعلق هذه المعاملة بأي امتياز يمنحه أي من الطرفين المتعاقدين لمستثمري دولة ثالثة باعتبار عضويتها الحالية أو المستقبلية في اتحاد جمركي أو اتحاد اقتصادي أو سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة أو اتفاقيات دولية مماثلة.

مادة (٤)

التعويض عن الخسارة

١. المستثمرون من طرف متعاقد والذي تصاب استثماراتهم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر بخسائر ناجمة عن الحرب أو أي نزاع مسلح آخر أو ثورة أو حالة طوارئ على المستوى القومي أو تمرد أو عصيان أو اضطرابات أو أحداث شبيهة أخرى في إقليم الطرف المتعاقد الأخير، يجب أن يمنحهم الطرف المتعاقد الأخير معاملة فيما يختص بإعادة الأوضاع على ما كانت عليه، أو رد الخسائر أو التعويض أو أية تسوية أخرى لا تقل في رعايتها عن المعاملة التي يمنحها الطرف

٥ . "عملة حرة التحويل" تعني العملة شائعة الاستعمال لإجراء دفعيات المعاملات الدولية وشائعة التداول في أسواق الصرف الرئيسية الدولية .

٦ . اتفاق (ICSID) يعني اتفاقية تسوية نزاعات الاستثمارات بين دول ومواطني الدول الأخرى والتي تم توقيعها في واشنطن بتاريخ ١٨ مارس ١٩٦٥م .

مادة (٢)

ترويج وحماية الاستثمار

١ . يقوم كل طرف متعاقد بتشجيع وتوفير الظروف المواتية لمستثمري الطرف المتعاقد الأخر لاقامة استثمارات داخل إقليمه ويقبل هذه الاستثمارات وفقاً لقوانينه ولوائحه .

٢ . تمنح الاستثمارات التي يقيمها مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين في كل الأوقات معاملة عادلة ومنصفة ويجب أن تتمتع بحماية وأمن كاملين داخل إقليم الطرف الأخر على أي طرف متعاقد عدم الإخلال بتشغيل ، إدارة صيانة ، استخدام ، التمتع والتصرف في الاستثمارات التي يقيمها مستثمري الطرف الأخر داخل إقليمه نتيجة لإجراءات غير معقولة أو تمييزية .

٣ . يجوز لمستثمري أي من الطرفين المتعاقدين أن يتقدموا إلى الجهات المختصة في الطرف المتعاقد الأخر بطلب التسهيلات والحوافز وأشكال التشجيع الأخرى ويجوز للطرف المتعاقد الأخير أن يمنحهم جميع المساعدات والموافقات والتصديقات والتراخيص والظروف والتي تحددها قوانينها ولوائحها بين فترة وأخرى .

٤ . على كل طرف متعاقد أن يمنح مستثمري الطرف المتعاقد الآخر وفقاً لقوانينه المتعلقة بحماية الاستثمارات الأجنبية كل الحوافز المعمول بها لديه .

٥ . يسمح للمستثمرين من أي من الطرفين المتعاقدين بتعيين كبار الموظفين الإداريين حسب اختيارهم بغض النظر عن الجنسية وذلك للمدى الذي تسمح به قوانين ولوائح الطرف المتعاقد الآخر .

(ث) امتيازات العمل التجاري ذات القيمة الاقتصادية والتي تمنح بواسطة القانون أو بموجب عقد ، بما في ذلك امتيازات البحث لاستخراج واستغلال الموارد الطبيعية .

(ج) حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك حقوق الطبع ، وبراءات الاختراع والعلاقات التجارية ، والاسم التجاري والتصاميم الصناعية والعمليات الفنية والخبرة والأسرار التجارية والسمعة الحسنة .

لن يؤثر أي تغيير في الشكل الذي تستثمر به أو يعاد به استثمار الأصول على طبيعتها بوصفها استثماراً .

٢ . يعني مصطلح " العائدات " المبالغ التي يحققها استثمار وتشمل على وجه الخصوص لا الحصر الأرباح ، الفوائد والمكاسب الرأسمالية وأرباح الأسهم والإتاوات وكافة أنواع الأتعاب .

٣ . يعني مصطلح " مستثمرون " كل الأشخاص الطبيعيين أو القانونيين التابعين لأحد الطرفين المتعاقدين سواء كان ذلك الطرف جهة حكومية أو جهة خاصة ، واللذين يستثمرون في إقليم الطرف المتعاقد الآخر :-

(أ) يعني اصطلاح " الأشخاص الاعتباريين " الأشخاص الطبيعيين الحائزين جنسية لأحد الطرفين المتعاقدين وفقاً لقوانينه و . .

(ب) يعني اصطلاح " الأشخاص القانونيين " أي كيان مثل الشركات ، والمؤسسات العامة والهيئات وشركات الأشخاص ومؤسسات التنمية والمؤسسات العامة والمنظمات والاتحادات التجارية التي أسست أو أنشئت وفقاً لقوانين ونظم ولوائح أحد الطرفين المتعاقدين .

٤ . يعني مصطلح " إقليم " إقليم جمهورية كوريا أو إقليم دولة الإمارات العربية المتحدة على التوالي وكذلك الجزر والمناطق البحرية التي تشمل مناطق قاع البحار وباطن الأرض المتاخمة للحدود الخارجية للبحر الإقليمي والتي تمارس عليها الدولة المعنية وفقاً للقانون الدولي وقوانينها وتشريعاتها حقوقاً سيادية أو قضائية بغرض استخراج واستغلال الموارد الطبيعية في تلك المناطق .

إن حكومة جمهورية كوريا وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة (والمشار إليهما فيما يلي بالطرفين المتعاقدين) .

رغبة منهما في خلق الظروف المشجعة لمزيد من التعاون الاقتصادي بينهما ، على وجه الخصوص استثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر استناداً على مبادئ المساواة والمصلحة المشتركة .

وإذ تعيان أن التشجيع والحماية لمثل هذه الاستثمارات اعتمادا على مبادئ هذه الاتفاقية سيساعد على تحفيز المبادرة الفردية وزيادة الرخاء الاقتصادي في كلا الدولتين .

فقد اتفقتا على ما يلي:-

مادة (١)

تعـــاريف

لأغراض هذه الاتفاقية:

١. يعني مصطلح "استثمار" كافة أنواع الأصول المستثمرة في أي شكل من قبل مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وفقاً لقوانين وتشريعات الطرف المتعاقد الأخير ويشمل مصطلح "استثمار" على وجه الخصوص لا الحصر .

(أ) الممتلكات المنقولة وغير المنقولة وكذلك أي حقوق ملكية أخرى كالرهونات وامتيازات الدين وضمانات الدين .

(ب) الحصص والأسهم والسندات والأصول السائلة وأي شكل من أشكال المشاركة في شركة أو في أي مؤسسة تجارية بما في ذلك تلك المؤسسات التي يتم تشغيلها في النشاطات المتعلقة بالبترول مثل تخزين وتصنيع وتسويق المواد الكيمائية البترولية .

(ت) المطالبات بأموال ترتبط باستثمار أو بأي أداء بموجب عقد يرتبط بمشاريع .

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية بين حكومة جمهورية كوريا
وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة
لتشجيع وحماية الاستثمارات

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF KOREA AND THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES FOR THE PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the Republic of Korea and the Government of the United Arab Emirates (hereinafter referred to as "the Contracting Parties"),

Desiring to create favourable conditions for greater economic cooperation between them and, in particular for investments by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party based on the principles of equality and mutual benefit,

Recognizing that the promotion and reciprocal protection of investments on the basis of this Agreement will be conducive to stimulating individual business initiative and will increase prosperity in both States,

Have agreed as follows:

ARTICLE 1
Definitions

For the purposes of this Agreement:

1. "investments" means every kind of assets invested by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party in accordance with the legislation of the latter Contracting Party and in particular, though not exclusively, includes:
   (a) movable and immovable property and any other property rights such as mortgages, liens, leases or pledges;
   (b) shares, stocks, debentures, liquid assets, and any other form of participation in a company or any business enterprise including those which are engaged in petroleum-related activities such as storage, manufacturing of petroleum chemicals, and marketing;
   (c) claims to money related to investment or to any performance under a contract related to projects
   (d) business concessions having an economic value conferred by law or under a contract, including concessions to search for, cultivate, extract or exploit natural resources;

(e) intellectual property rights including rights with respect to copyrights, patents, trademarks, trade names, industrial designs, technical processes, trade secrets and know-how, and goodwill.

Any change of the form in which assets are invested or reinvested shall not affect their character as an investment.

2. "returns" means the amounts yielded by investments and, in particular, though not exclusively, includes profit, interest, capital gains, dividends, royalties and all kinds of fees.

3. "investors" means any natural or juridical persons of one Contracting Party, governmental or private, who invest in the territory of the other Contracting Party :

(a) the term "natural persons" means natural persons having the nationality of one Contracting Party in accordance with its laws; and

(b) the term "juridical persons" means any entity such as companies, public institutions, authorities, foundations, partnerships, firms, establishments, organizations, corporations or associations, incorporated or constituted in accordance with the laws and regulations of one Contracting Party.

4. "territory" means the territory of the Republic of Korea or the territory of the United Arab Emirates respectively, as well as those maritime areas including the seabed and subsoil adjacent to the outer limit of the territorial sea over which the State concerned exercises, in accordance with international law and with their respective legislation, sovereign rights or jurisdiction for the purpose of exploration and exploitation of the natural resources of such areas.

5. "freely convertible currency" means the currency that is widely used to make payments for international transactions and widely exchanged in principal international exchange markets.

6. "ICSID Convention" means the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and National of the other States signed at Washington, March 18, 1965.

ARTICLE 2
Promotion and Protection of the Investment

1. Each Contracting Party shall encourage and create favourable conditions for investors of the other Contracting Party to make investments in its territory and shall admit such investments in accordance with its laws and regulations.

2. Investments made by investors of each Contracting Party shall at all times be accorded fair and equitable treatment and shall enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting Party. Neither Contracting Party shall in any way impair by unreasonable or discriminatory measures the operation, management, maintenance, use, enjoyments or disposal of investments in its territory by investors of the other Contracting Party.

3. Investors of each Contracting Party may apply to the competent authorities in the other Contracting Party for the appropriate facilities, incentives and other forms of encouragement and the latter Contracting Party may grant them all assistance, consents, approvals, licenses and conditions as may be determined by its laws and regulations.

4. Each Contacting Party shall accord to investors of the other Contracting Party, in accordance with its laws related to the promotion of foreign investments, all incentives thereof.

5. Investors of each Contracting Party shall be permitted to engage top managerial personnel of their choice regardless of nationality to the extent permitted by the laws and regulations of the other Contracting Party. The Contracting Parties shall give due consideration to the issuance of visas and permits of stay to such managerial personnel, their families, and other supporting personnel in accordance with its laws and regulations.

ARTICLE 3
Treatment of Investments

1. Each Contracting Party shall in its territory accord to investments and returns of investors of the other Contracting Party, treatment no less favourable than that which it accords to investments and returns of its own investors or to investments and returns of investors of any third State, whichever is more favourable to investors.

2. Each Contracting Party shall in its territory accord to investors of the other Contracting Party as regards operation, management, maintenance, use, and enjoyment of disposal of their investments, treatment no less favourable than that which it accords to its own investors or to investors of any third State, whichever is more favourable to investors.

3. The provisions of paragraphs (1) and (2) of this Article shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to investors of the other Contracting Party the benefit of any treatment or preference of privilege resulting from any international agreement or arrangement relating wholly or mainly to taxation.

4. Such treatment shall not relate to privileges which either Contracting Party accords to investors of third States on account of its present or future membership of, or association with a customs or economic union, a common market or a free trade area or similar international agreements.

ARTICLE 4

Compensation for Losses

1. Investors of one Contracting Party whose investments suffer losses owing to war or other armed conflict, a state of national emergency, revolt, insurrection, riot or other similar events in the territory of the other Contracting Party, shall be accorded by the latter Contracting Party, treatment as regards restitution, indemnification, compensation or other forms of settlement, no less favourable than that which the latter Contracting Party accords to its own investors or to investors of any third State. Resulting payments shall be freely transferable without undue delay.

2. Without prejudice to paragraph (1) of this Article, investors of one Contracting Party who, in any of the events referred to in that paragraph, suffer losses in the territory of the other Contracting Party resulting from:

(a) requisitioning of their property by its forces or authorities; or

(b) destruction of their property by its forces or authorities which was not caused in combat action or was not required by the necessity of the situation,

shall be accorded restitution or adequate compensation no less favourable than that which would be accorded under the same circumstances to investors of that other Contracting Party or to an investor of any other State. Resulting payments shall be freely transferable without undue delay.

ARTICLE 5
Expropriation

1. Investments of investors of one Contracting Party shall not be nationalized, expropriated or otherwise subject to any other measures such as sequestration or confiscation having an effect equivalent to nationalization or expropriation (hereinafter referred to as "expropriation") in the territory of the other Contracting Party except for public purpose and against prompt, adequate and effective compensation. The expropriation shall be carried out on a non-discriminatory basis in accordance with legal procedures. Without prejudice to provisions of this paragraph, when a decision is made to expropriate the claims to money whose amount is being disputed in the legal procedure, that amount may be deemed not to have been expropriated until the final settlement is made.

2. Such compensation shall amount to the fair market value of the expropriated investments immediately before expropriation was taken or before impending expropriation became public knowledge, whichever is the earlier, shall include interest at the applicable commercial rate from the date of expropriation until the date of payment and shall be made without undue delay, be effectively realizable and be freely convertible and transferable. Where the fair market value cannot be readily ascertained, the compensation shall be determined on equitable principles taking into account, *inter alia*, depreciation of the capital invested, capital already repatriated, replacement value, goodwill and other relevant factors.

3. Investors of one Contracting Party affected by expropriation shall have a right to prompt review by a judicial or other independent authority of the other Contracting Party, of their case and of the valuation of their investments in accordance with the principles set out in this Article.

4. Where a Contracting Party expropriates the assets of a company which is incorporated or constituted under its laws and regulations, and in which investors of the other Contracting Party own shares, debentures or other forms of participation, the provisions of this Article shall be applied.

ARTICLE 6
Transfers

1. Each Contracting party shall guarantee to investors of the other Contracting Party the free transfer of their investments and returns. Such transfers shall include, in particular, though not exclusively:

(a) net profit, capital gains, dividends, interest, royalties, fees and any other current income accruing from investments;

(b) proceeds accruing from the sale or the total or partial liquidation of investments;

(c) funds in repayment of loans related to investments;

(d) earnings of nationals of the other Contracting Party who are allowed to work in connection with investments in its territory;

(e) additional funds necessary for the maintenance or development of the existing investments; and

(f) compensation pursuant to Articles 4 and 5.

2. All transfers under this Agreement shall be made in a freely convertible currency, without delay or restriction, at the market exchange rate, prevailing at the date of the transfer.

ARTICLE 7
Subrogation

If a Contracting Party or its authorized agency makes a payment to its own investors under an indemnity given in respect of investments in the territory of the other Contracting Party, the latter Contracting Party shall recognize:

(a) the assignment, whether under the law or pursuant to a legal transaction in that State, of any rights or claims from investors to the former Contracting Party or its authorized agency; and

(b) that the former Contracting Party or its authorized agency is entitled by virtue of subrogation to exercise the rights of and enforce the claims of those investors.

(c) Questions regarding subrogation shall be consulted in the Joint Committee set by Article 8 of this Agreement.

ARTICLE 8
Consultation

The Contracting Parties shall establish a Joint Committee where both Contracting Parties or their designated agencies will consult matters in connection with this Agreement in order to effectively implement this Agreement and to prevent disputes related to investments.

ARTICLE 9
Settlement of Investment Disputes between a Contracting Party and an Investor of the other Contracting Party

1. Any dispute between a Contracting Party and an investor of the other Contracting Party including expropriation or nationalization of investments shall, as far as possible, be settled by the parties of the dispute in an amicable way.

2. The local remedies under the laws and regulations of one Contracting Party in the territory of which the investment has been made shall be available for investors of the other Contracting Party on the basis of treatment no less favourable than that accorded to investments of its own investors or investors of any third State, whichever is more favourable to investors.

3. If the dispute cannot be settled within six (6) months from the date on which the dispute has been raised by either party, the disputing Contracting Party shall agree to submit the dispute to the International Center for Settlement of Investment Disputes (hereinafter referred to as ICSID) established by the ICSID Convention.

4. Upon the consent of both parties to the dispute, the disputes shall be submitted to ICSID.

5. The award made by ICSID shall be final and binding on the parties to the dispute. Each Contracting Party shall ensure the recognition and enforcement of the award in accordance with its relevant laws and regulations.

ARTICLE 10

Settlement of Disputes between The Contracting Parties

1. Disputes between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement shall be settled by consultation through diplomatic channels.

2. If such disputes are not settled within six (6) months, it shall, on the request of either Contracting Party, be submitted to an ad hoc Arbitral Tribunal in accordance with the provision of this Article.

3. Such an Arbitral Tribunal shall be constituted for each individual case in the following way; Within two (2) months from the date of receipt of the written request of either party for arbitration, each Contracting Party shall appoint one member of the Tribunal. These two members shall then select a national of a third State, who on approval of the two Contracting Parties shall be appointed Chairman of the Tribunal. The Chairman shall be appointed within two (2) months from the date of appointment of the other two members.

4. If within the periods specified in paragraph (3) of this Article the necessary appointments have not been made, a request may be made by either Contracting

Party to the President of the International Court of Justice to make such appointment. If the president is a national of either Contracting Party or otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President shall be invited to make the appointments. If the Vice-President also is a national of either Contracting Party or prevented from discharging the said function, the member of the International Court of Justice next in seniority, who is not a national of either Contracting Party, shall be invited to make the appointments.

5. The Arbitral Tribunal shall reach its decision by a majority of votes. Such decision shall be binding on both Contracting Parties.

6. Each Contracting Party shall bear the costs of its own arbitrator and its representation in the arbitral proceedings. The costs of the Chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by both Contracting Parties. The Tribunal may, however, in its decision direct that a higher proportion of costs shall be borne by one of the two Contracting Parties.

7. The Arbitral Tribunal shall determine its own procedure.

ARTICLE 11

Application of Other Rules

1. Where a matter is governed simultaneously both by this Agreement and by another international agreement to which both Contracting Parties are parties, nothing in this Agreement shall prevent either Contracting Party or any of its investors who own investments in the territory of the other Contracting Party from taking advantage of whichever rules are more favourable to the cases of investors.

2. If the treatment to be accorded by one Contracting Party to investors of the other Contracting Party in accordance with its laws and regulations or other specific provisions or contracts is more favourable than that accorded by this Agreement, the more favourable treatment shall be accorded.

ARTICLE 12

Application of the Agreement

This Agreement shall apply to all investments, whether made before or after its entry into force, but shall not apply to any dispute concerning investments that has arisen before the entry into force of this Agreement.

ARTICLE 13

Entry into Force, Duration and Termination

1. This Agreement shall enter into force thirty (30) days after the date when the Contracting Parties notify each other that all legal requirements for its entry into force have been fulfilled.

2. This Agreement shall remain in force for a period of ten (10) years and shall remain in force thereafter indefinitely unless either Contracting Party notifies the other Contracting Party in writing one year in advance of its intention to terminate this Agreement.

3. In respect of investments made prior to the termination of this Agreement, the provisions of Article 1 to 12 of this Agreement shall remain in force for a further period of ten (10) years from the date of termination.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

DONE in duplicate at Abu Dhabi on this ninth day of June, 2002, in the Korean, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF
THE REPUBLIC OF KOREA

황 경 선

FOR THE GOVERNMENT OF
THE UNITED ARAB EMIRATES

PROTOCOL

At the signing of the Agreement between the Government of the Republic of Korea and the Government of the United Arab Emirates for the Promotion and Protection of Investments, the undersigned have agreed upon the following provisions which shall form an integral part of the Agreement:

1. **With respect to Article 1:**

   It is understood that "business concessions having an economic value conferred by law or under a contract" , means any rights conferred by law for, inter alia, management, marketing, loan, production, permission, and authorization that include concessions to search for, cultivate, extract or exploit natural resources according to the laws and regulations of the Contracting Party in whose territory the investment is made.

2. **With respect to Article 2:**

   (a) The companies established or to be established jointly by investors of one Contracting Party and investors of the other Contracting Party shall have the right to exercise the general powers granted under the laws of the Contracting Party in whose territory the companies are established for the attainment of their general purposes and objectives.

   (b) Those companies shall also have the right, in accordance with the laws of the Contracting Party in whose territory the companies are established, to issue and execute any decision which the companies deem necessary to achieve their objectives. In particular, they shall not be subject to undue and discriminatory hindrance to the establishment of subsidiary companies or to their participation in other companies for industrial, manufacturing, agricultural, touristic and high-technology projects.

3. **With respect to Building Construction:**

   With regard to construction projects, the terms and conditions of the contract shall be respected regarding matters which are not provided in this Agreement.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Protocol.

Done in duplicate at Abu Dhabi this ninth day of June 2002, in the Korean, Arabic and English languages, all the texts being equally authentic. In case of any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF KOREA

FOR THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES

[KOREAN TEXT – TEXTE CORÉEN]

대한민국 정부와 아랍에미리트연합국 정부간의 투자의 증진 및 보호를 위한 협정

대한민국 정부와 아랍에미리트연합국 정부(이하 "체약당사자"라 한다)는,

양국간의 경제협력의 확대에 유리한 여건과 특히, 평등과 호혜의 원칙에 기초하여 일방체약당사자의 투자자가 타방체약당사자의 영역안에서 행한 투자에 유리한 여건을 조성하기를 희망하고,

이 협정에 기초한 투자의 증진 및 상호 보호가 개별 기업의 창의를 촉진하는데 기여하며, 양국의 번영을 증진시킬 것임을 인식하여,

다음과 같이 합의하였다.

제 1 조
정 의

이 협정의 목적상,

1. "투자"라 함은 일방체약당사자의 투자자가 타방체약당사자의 영역안에서 타방체약당사자의 법률에 따라 투자한 모든 종류의 자산을 말하며, 특히 다음 각목의 자산을 포함하나 이에 한정되지 아니한다.
   가. 동산 및 부동산과 저당권·유치권·리스·질권 등 그 밖의 재산권
   나. 석유화학제품의 보관·생산·마케팅 등 석유관련 활동에 종사하는 회사나 기업을 포함하여 회사나 기업에 있어서의 지분·주식·회사채·유동자산 및 그 밖의 모든 형태의 참여
   다. 투자와 관련되는 금전청구권이나 사업과 관련되는 계약상의 이행청구권
   라. 천연자원의 탐사·개간·추출·개발을 위한 양허를 포함하여 법률이나 계약에 의하여 부여되는 경제적 가치 있는 사업양허
   마. 저작권·특허권·상표권·상호권·의장권·기술공정·영업비밀·노하우 및 영업권을 포함하는 지적재산권

투자 또는 재투자된 자산의 형태에 어떠한 변경이 있다고 하더라도 이는 투자로서의 성격에 영향을 미치지 아니한다.

2. "수익"이라 함은 투자에 의하여 발생하는 금액을 말하며, 특히 이윤·이자·자본이득·배당금·사용료 및 모든 종류의 수수료를 포함하나 이에 한정되지 아니한다.

3. "투자자"라 함은 정부 또는 민간인지의 여부에 관계없이 타방체약당사자의 영역안에 투자하는 일방체약당사자의 자연인이나 법인을 말한다.
   가. "자연인"이라 함은 일방체약당사자의 법률에 따라 그 국적을 가진 자를 말한다.
   나. "법인"이라 함은 회사·공공기관·정부기관·재단·합명회사·상사·조직체·기구·주식회사·협회 등과 같이 일방체약당사자의 법령에 따라 설립·조직된 모든 실체를 말한다.

4. "영역"이라 함은 각각 대한민국의 영역 또는 아랍에미리트 연합국의 영역과 국제법 및 각자의 법률에 따라 당해 국가가 천연자원의 탐사·개발을 위하여 주권적 권리 또는 관할권을 행사하는 영해의 외측한계선에 인접한 해저 및 하층토를 포함하는 해양수역을 말한다.

5. "자유태환성통화"라 함은 국제거래의 지불수단으로 광범위하게 사용되며 주요한 국제 외환시장에서 광범위하게 교환되는 통화를 말한다.

6. "ICSID협약"이라 함은 1965년 3월 18일 워싱톤에서 서명된 국가와 타방국가국민간의 투자분쟁의 해결에 관한 협약을 말한다.

제 2 조
투자의 증진 및 보호

1. 각 체약당사자는 타방체약당사자의 투자자가 자국의 영역안에서 투자를 행하는데 유리한 조건을 장려·조성하며, 자국의 법령에 따라 그러한 투자를 허용한다.

2. 각 체약당사자의 투자자가 행한 투자는 타방체약당사자의 영역안에서 항상 공정하고 공평한 대우를 부여받으며, 충분한 보호와 안전을 향유한다. 각 체약당사자는 타방체약당사자의 투자자가 자국의 영역안에서 행한 투자의 운용·관리·유지·사용·향유 또는 처분과 관련하여 어떠한 방식으로도 부당하거나 차별적 조치에 의하여 이를 저해하지 아니한다.

3. 각 체약당사자의 투자자는 타방체약당사자의 권한있는 당국에 대하여 적절한 편의제공이나 유인조치 및 다른 형태의 장려조치를 요청할 수 있으며, 타방체약당사자는 자국의 법령에 의하여 결정되는 모든 지원·동의·승인·면허 및 조건을 부여할 수 있다.

4. 각 체약당사자는 타방체약당사자의 투자자에 대하여 외국인 투자의 증진과 관련된 자국의 법률에 따라 모든 장려조치를 부여한다.

5. 각 체약당사자의 투자자는 타방체약당사자의 법령에 의하여 허용되는 한도내에서 국적에 관계없이 자신이 선택하는 최고위 경영자를 고용하는 것이 허용된다. 체약당사자는 자국의 법령에 따라 그러한 경영자나 그 가족 및 그 밖의 보조요원에 대한 사증의 발급 및 체류허가에 대하여 적절한 고려를 한다.

제 3 조
투자의 대우

1. 각 체약당사자는 자국의 영역안에서 타방체약당사자의 투자자가 행한 투자 및 수익에 대하여 자국의 투자자의 투자 및 수익에 대하여 부여하는 대우와 제3국의 투자자의 투자 및 수익에 대하여 부여하는 대우중 보다 유리한 것보다 불리하지 아니한 대우를 부여한다.

2. 각 체약당사자는 자국의 영역안에서 타방체약당사자의 투자자에게 투자의 운영·관리·유지·사용 및 처분의 자유와 관련하여 자국의 투자자 또는 제3국의 투자자에게 부여하는 대우중 보다 유리한 것보다 불리하지 아니한 대우를 부여한다.

3. 제1항 및 제2항의 규정은 일방체약당사자가 전적으로 또는 주로 조세와 관련된 국제협정이나 약정으로부터 발생하는 대우나 특권의 혜택을 타방체약당사자의 투자자에게 부여하여야 하는 것으로 해석되지 아니한다.

4. 이러한 대우는 어느 일방체약당사자가 현재 또는 미래의 관세동맹·경제동맹·공동시장 또는 자유무역지대나 이와 유사한 국제협정의 회원국이 됨으로써 제3국의 투자자에게 부여하는 특권과는 무관하다.

제 4 조
손실에 대한 보상

1. 일방체약당사자의 투자자는 자신의 투자가 타방체약당사자의 영역안에서 전쟁이나 그 밖의 무력충돌, 국가비상사태, 항거, 반란, 폭동이나 그 밖의 유사한 사태로 인하여 손실을 입은 경우에는 그 손실에 대한 원상회복·배상·보상 또는 다른 형태의 해결에 관하여 타방체약당사자가 자국의 투자자 또는 제3국의 투자자에 대하여 부여하는 대우보다 불리하지 아니한 대우를 부여받으며, 이에 따른 지급금은 부당한 지체없이 자유롭게 송금될 수 있어야 한다.

2. 일방체약당사자의 투자자는 타방체약당사자의 영역안에서 발생하는 제1항의 사태와 관련하여 다음 각목의 사유로 손실을 입은 경우에는 제1항의 규정에 의한 권리를 침해받지 아니하고, 동일한 상황에서 타방체약당사자가 자국의 투자자 또는 제3국의 투자자에게 부여하는 것보다 불리하지 아니한 원상회복이나 적절한 보상을 부여받는다.

가. 타방체약당사자의 군대 또는 당국에 의한 투자자의 재산의 징발

나. 교전행위에 기인하지 아니하였거나 그 사태에서 필수적으로 요구되지 아니하였음에도 타방체약당사자의 군대 또는 당국에 의하여 이루어진 투자자의 재산의 파괴

이에 따른 지급금은 부당한 지체없이 자유롭게 송금될 수 있어야 한다.

제 5 조
수 용

1. 일방체약당사자의 투자자가 행한 투자는 공공의 목적을 위한 경우로서 신속·충분·유효한 보상이 행하여지는 경우를 제외하고는 타방체약당사자의 영역안에서 국유화·수용 또는 이에 상응하는 효과를 가진 징발이나 몰수와 같은 그 밖의 조치(이하 "수용"이라 한다)의 대상이 되지 아니한다. 수용은 법적절차에 따라 비차별적인 기초위에서 이루어진다. 법적절차에 따라 그 금액이 다투어지고 있는 금전청구권을 수용하는 결정이 이루어진 경우에는, 그 금액은 이 항의 규정을 저해함이 없이 최종해결이 이루어질 때까지 수용되지 아니하는 것으로 간주될 수 있다.

2. 보상은 수용이 이루어지거나 수용이 임박하였음이 공공연히 알려진 날중 보다 이른 시기의 직전을 기준으로 수용된 투자의 공정한 시장가치에 상당하여야 하고, 수용일부터 지급일까지의 적용가능한 상업이자율에 따른 이자를 포함하여야 하며, 부당한 지체없이 행하여져야 하고, 유효하게 실현될 수 있어야 하며, 자유롭게 태환·송금될 수 있어야 하되, 공정한 시장가치가 신속히 확인되지 아니하는 경우에는 특히, 투자된 자본의 평가절하, 이미 회수된 자본, 교환가치, 영업권 및 다른 적절한 요소를 고려하여 형평의 원칙에 기초하여 결정된다.

3. 수용에 의하여 영향을 받은 일방체약당사자의 투자자는 타방체약당사자의 사법당국이나 그 밖의 독립된 당국에 의하여 당해 사안이나 투자가치의 산정에 관하여 이 조에 규정된 원칙에 따라 신속한 심사를 받을 권리를 가진다.

4. 이 조의 규정은 일방체약당사자의 법령에 따라 설립·조직된 회사로서 타방체약당사자의 투자자가 그 지분·회사채 또는 그 밖의 참여형태를 소유하는 회사의 자산을 그 일방체약당사자가 수용하는 경우에도 적용된다.

제 6 조
송 금

1. 각 체약당사자는 타방체약당사자의 투자자에 대하여 투자 및 수익의 자유로운 송금을 보장한다. 그러한 송금은 특히 다음 각목의 사항을 포함하나 이에 한정되지 아니한다.

가. 투자로부터 발생하는 순이윤·자본이득·배당금·이자·사용료·수수료 및 그 밖의 경상소득

나. 투자의 매각이나 전면적·부분적 청산으로 인한 수익금

다. 투자와 관련되는 대여금의 상환자금

라. 각 체약당사자의 영역안에서 투자와 관련하여 근로를 허가받은 타방체약당사자의 국민의 소득

마. 기존 투자의 유지·확대를 위하여 필요한 추가자금

바. 제4조 및 제5조에 따른 보상금

2. 이 협정에 따른 모든 송금은 지체나 제한없이 자유태환성통화에 의하여 송금 당일에 유효한 시장환율에 따라 이루어진다.

제 7 조
대위변제

일방체약당사자 또는 그의 관계기관이 타방체약당사자의 영역안에서 행하여진 투자에 대한 보증에 따라 자국의 투자자에게 이를 변제하는 경우에는, 그 타방체약당사자는 다음 사항을 인정한다.

가. 투자자의 권리 또는 청구권이 자국의 법률이나 적법한 거래관행에 따라 일방체약당사자 또는 그 위임기관에 양도되는 것

나. 대위변제를 한 일방체약당사자 또는 위임기관이 투자자의 권리를 행사하고 청구권을 주장할 자격을 가지는 것

다. 제8조에 의하여 설립되는 공동위원회에서 대위변제에 관한 문제를 협의할 것

제 8 조
협 의

체약당사자는 이 협정을 효과적으로 이행하고 투자와 관련된 분쟁을 예방하기 위하여 양 체약당사자나 그 위임기관이 이 협정과 관련된 사안을 협의하는 공동위원회를 설치한다.

제 9 조
일방체약당사자와 타방체약당사자의 투자자간의 투자분쟁해결

1. 투자의 수용이나 국유화를 포함하여 일방체약당사자와 타방체약당사자의 투자자간의 모든 분쟁은 가능한 한 분쟁당사자간의 우호적 방법에 의하여 해결한다.

2. 투자가 행하여진 일방체약당사자의 영역안에서 그 일방체약당사자의 법령에 따른 국내구제는 그 일방체약당사자가 자국의 투자자 또는 제3국의 투자자에게 부여하는 대우중 보다 더 유리한 것보다 불리하지 아니한 대우의 기초위에서 타방체약당사자의 투자자가 이용가능한 것이어야 한다.

3. 일방분쟁당사자가 분쟁을 제기한 날부터 6월 이내에 분쟁이 해결되지 아니하는 경우에는, 분쟁중인 체약당사자는 ICSID협약에 의하여 설립되는 국제투자분쟁해결본부(이하 "ICSID"라 한다)에 그 분쟁을 회부하기로 동의한다.

4. 분쟁은 양 분쟁당사자가 동의하는 즉시 ICSID에 회부된다.

5. ICSID가 행한 판정은 분쟁당사자에 대하여 최종적인 구속력을 가진다. 각 체약당사자는 각자의 관련법령에 따라 동 판정의 승인·집행을 보장한다.

제 10 조
체약당사자간 분쟁의 해결

1. 이 협정의 해석이나 적용에 관한 체약당사자간의 분쟁은 외교경로를 통한 협의에 의하여 해결한다.

2. 그러한 분쟁이 6월 이내에 해결되지 아니하는 경우에는, 그 분쟁은 일방 체약당사자의 요청에 의하여 이 조의 규정에 따른 임시중재재판소에 회부된다.

3. 중재재판소는 다음의 방법에 의하여 사안별로 구성된다. 각 체약당사자는 각 당사자의 서면에 의한 중재재판 요청의 접수일부터 2월 이내에 1인의 재판관을 임명한다. 이러한 2인의 재판관은 제3국의 국민 1인을 선출하며, 동인은 양 체약당사자의 동의를 얻어 중재재판소의 재판장으로 임명된다. 재판장은 다른 2인의 재판관의 임명일부터 2월 이내에 임명된다.

4. 제3항에 규정된 기간내에 필요한 임명이 이루어지지 아니하는 경우에는, 일방체약당사자는 국제사법재판소소장에게 그러한 임명을 요청할 수 있다. 국제사법재판소소장이 어느 일방체약당사자의 국민이거나 다른 이유로 위의 임무를 수행할 수 없는 경우에는, 국제사법재판소부소장에게 그러한 임명을 요청한다. 국제사법재판소부소장 역시 어느 일방체약당사자의 국민이거나 위의 임무를 수행할 수 없는 경우에는, 어느 일방체약당사자의 국민이 아닌 자로서 국제사법재판소의 그 다음 서열인 재판관에게 임명을 요청한다.

5. 중재재판소는 다수결에 의하여 결정을 내리되, 그 결정은 양 체약당사자에 대하여 구속력을 가진다.

6. 각 체약당사자는 자국이 임명한 재판관에 대한 비용과 중재절차에서 자국을 대표하는데 소요되는 비용을 부담한다. 재판장에 대한 비용과 그 밖의 비용은 양 체약당사자가 균등하게 부담한다. 다만, 중재재판소는 결정으로써 양 체약당사자중 일방이 보다 많은 비율의 비용을 부담하도록 명할 수 있다.

7. 중재재판소는 그 자체의 절차를 결정한다.

제 11 조
다른 규칙의 적용

1. 어느 사안이 이 협정과 양 체약당사자가 당사자인 다른 국제협정에 의하여

동시에 규율되는 경우에는, 이 협정의 어떠한 규정도 어느 일방체약당사자, 또는 타방체약당사자의 영역안에서 투자를 소유하고 있는 그 일방체약당사자의 투자자가 자신에게 보다 유리한 규칙을 원용하는 것을 저해하지 아니한다.

2. 일방체약당사자가 타방체약당사자의 투자자에 대하여 자국의 법령이나 다른 특별규정이나 계약에 따라 부여하는 대우가 이 협정에서 부여하는 대우보다 더 유리한 경우에는 그 유리한 대우가 부여된다.

제 12 조
협정의 적용

이 협정은 그 발효 이전이나 이후에 행하여진 모든 투자에 대하여 적용된다. 다만, 협정의 발효 이전에 일어난 투자에 관한 분쟁에는 이를 적용하지 아니한다.

제 13 조
발효·존속 및 종료

1. 이 협정은 체약당사자가 협정의 발효에 필요한 자국의 모든 법적 요건이 충족되었음을 상호 통보한 날부터 30일 후에 발효한다.

2. 이 협정은 10년간 유효하며, 그 이후에도 어느 일방체약당사자가 타방체약당사자에게 이 협정의 종료의사를 1년전에 서면으로 통보하지 아니하는 한 무기한 유효하다.

3. 제1조 내지 제12조의 규정은 이 협정의 종료 이전에 행하여진 투자에 대하여 협정 종료일부터 10년간 더 유효하다.

이상의 증거로, 아래 서명자들은 그들 각자의 정부로부터 정당하게 권한을 위임받아 이 협정에 서명하였다.

2002년 6월 9일 아부다비에서 동등하게 정본인 한국어·아랍어 및 영어로 각 2부를 작성하였다. 해석상의 차이가 있는 경우에는 영어본이 우선한다.

대한민국 정부를 대표하여
황 갑 신

아랍에미리트연합국 정부를 대표하여

의 정 서

대한민국 정부와 아랍에미리트연합국 정부간의 투자의 증진 및 보호를 위한 협정에 서명함에 있어서, 아래 서명자는 다음 규정이 이 협약의 불가분의 일부를 구성함에 합의하였다.

1. 제1조와 관련하여

"법률이나 계약에 의하여 부여되는 경제적 가치가 있는 사업양허"라 함은, 투자가 행하여진 영역의 체약당사자의 법령에 따른 천연자원의 탐사·개간·추출·개발을 위한 양허를 포함하는 것으로서 특히, 관리·마케팅·대출·생산·허가 및 승인을 위하여 법률에 의하여 부여되는 모든 권리를 의미하는 것으로 양해된다.

2. 제2조와 관련하여

가. 일방체약당사자의 투자자와 타방체약당사자의 투자자에 의하여 공동으로 설립되거나 설립될 회사는 그 일반적인 목적의 달성을 위하여 그 영역안에 회사가 설립되는 체약당사자의 법에 의하여 부여되는 일반적인 권한을 행사하는 권리를 갖는다.

나. 그러한 회사들은 그 영역안에 회사가 설립되는 체약당사자의 법에 따라 자신의 목적을 달성하기 위하여 필요하다고 간주하는 결정을 내리고, 그 결정을 집행할 수 있는 권리를 가진다. 특히, 회사는 자회사를 설립하거나 공업·제조업·농업·관광 및 첨단기술사업을 위하여 다른 회사에 참여하는데 부당하거나 차별적인 방해를 받지 아니한다.

3. 건축업과 관련하여

건축사업과 관련하여, 이 협정에 규정되지 아니한 사안에 대하여는 계약조건이 존중된다.

이상의 증거로 아래 서명자는 그들 각자의 정부로부터 정당하게 권한을 위임받아 이 의정서에 서명하였다.

2002년 6 월 9 일 아부다비에서 모두 동등하게 정본인 한국어·아랍어 및 영어로 각 2부를 작성하였다. 해석상의 차이가 있는 경우에는 영어본이 우선한다.

대한민국 정부를 대표하여

황 길 신

아랍에미리트연합국 정부를 대표하여